International Journal of Multidisciplinary Research and Growth Evaluation.

Ferdowsi University Mashhad/ The second International Conference
Artificial Intelligence: Between Scientific Innovation and Human Responsibility

AI Governance: Between Humanizing the Law and Achieving Justice

Dr. Narmin Abdul Amir Salman Al-Muslamani [1*], MM Elaf Fakher Kazem Al-Salawi [2]
[1] Lecturer, University of Warith Al-Anbiyaa, Iraq
[2] Assistant Lecturer, University of Warith Al-Anbiyaa, Iraq

* Corresponding Author: **Dr. Narmin Abdul Amir Salman Al-Muslamani**

Article Info

ISSN (Online): 2582-7138
Impact Factor (RSIF): 7.98
Volume: 06
Issue: 06
November - December 2025
Received: 23-09-2025
Accepted: 25-10-2025
Published: 22-11-2025
Page No: 151-157

Abstract
The contemporary world is witnessing a rapid digital revolution that has made artificial intelligence (AI) one of the most prominent manifestations of the transformation in both human thought and the legal system. AI has transcended its traditional role as an aid in industrial production or computational processing, becoming a key player in administrative decision-making, providing judicial advice, analyzing legal data, and even, at times, in drafting judgments and predicting the outcomes of lawsuits.
This tremendous development has raised fundamental questions about the human role in the decision-making process and the extent to which the use of intelligent systems aligns with the principles of justice and human dignity, which constitute the core of law and its philosophy.

Keywords: AI Governance, Humanizing the Law, Digital Justice, Legal Responsibility, Technical Legislation.

Introduction

تتجلى الأهمية في جوهر العلاقة بين القانون والتقنية، وضرورة لإعادة صياغة مفهوم العدالة وتكييفها في العصر الرقمي ووضع إطار تشريعي مقترح لحوكمة الذكاء الاصطناعي يضمن احترام الكرامة الإنسانية، ويحدد المسؤولية القانونية، ويؤسس لعدالة رقمية قائمة على الشفافية والإنصاف.

بما يحقق الهدف من البحث وهو تحقيق الربط بين الفكر القانوني الكلاسيكي ومتطلبات المستقبل الرقمي، في محاولة لصياغة منظومة حوكمة قانونية وإنسانية قادرة على مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي وتحقيق العدالة في صورتها الأسمى.

لذلك ان البحث في موضوع (حوكمة الذكاء الاصطناعي بين انسنة القانون وتحقيق العدالة) يولد تصوراً عملياً لـ حوكمة قانونية وأخلاقية متوازنة تستند إلى ثلاث ركائز - الركيزة التشريعية ، الركيزة المؤسسية وما يحقق الفاعلية بينها نحو تحقيق العدالة ضمن التطور الرقمي هي الركيزة القيمية والإنسانية: من خلال ترسيخ مبدأ (الإنسان في قلب القرار) لضمان العدالة الرقمية امتداداً للعدالة الإنسانية، لا بديلاً عنها.

اولا ، اهمية البحث

تأتي هذه الدراسة في سياق البحث عن حوكمة قانونية وأخلاقية تضمن توجيه الذكاء الاصطناعي نحو خدمة الإنسان لا استبداله، وتكفل خضوعه لرقابة قانونية فعالة تمنع تحوله إلى سلطة غير خاضعة للمساءلة. فمع تصاعد الاعتماد على الخوارزميات في ميادين القضاء والأمن والإدارة، برزت إشكاليات معقدة تتعلق بالمسؤولية القانونية عن القرارات الصادرة عن الأنظمة الذكية، وبمدى إمكانية مساءلة الآلة أو مطورها عند وقوع الضرر، فضلاً عن التساؤل حول مدى حجّية المخرجات الخوارزمية كأدلة أو وسائل إثبات أمام القضاء.

إنّ فكرة أنسنة القانون تمثل المحور الرئيس لهذه الدراسة، وهي دعوة إلى إعادة إحياء البعد الإنساني داخل المنظومة التشريعية في مواجهة موجة التقنيات الحديثة ، فالذكاء الاصطناعي، وإن كان قادراً على تحليل البيانات وإصدار الأحكام بسرعة تفوق قدرات الإنسان، إلا أنه يظل عاجزاً عن إدراك القيم الإنسانية العليا مثل الرحمة، والعدالة، والإنصاف، وهي مقومات لا يمكن استبدالها بالمنطق الخوارزمي المجرد ، ومن هنا تتجلى أهمية الحوكمة القانونية كآلية لضبط العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والقانون، بما يضمن أن تكون الآلة في خدمة العدالة، لا العدالة في خدمة الآلة.

ثانيا / اشكالية البحث

من خلال ما تقدم تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن إشكالية رئيسة مفادها كيفية بناء نظام حوكمة قانونية للذكاء الاصطناعي يحقق التوازن بين التطور التقني ومبادئ العدالة الإنسانية؟ ومنها تتفرع عدة تساؤلات:

1. ما الأسس القانونية والأخلاقية التي ينبغي أن تقوم عليها حوكمة الذكاء الاصطناعي؟
2. ما حدود المسؤولية القانونية عن القرارات الصادرة عن الأنظمة الذكية؟
3. كيف يمكن تكييف مفاهيم الخطأ والإرادة والإثبات في ظل تدخل الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي؟ وما دور المشر ع الوطني والدولي في صياغة أطر تشريعية تضمن الشفافية والمساءلة والعدالة الرقمية؟

ثالثا / فرضيات البحث

اذ تنطلق الدراسة من فرضيات أساسية، أبرزها أن الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يكون محايداً تماماً، وأن العدالة لا تتحقق إلا من خلال أنسنة الإطار القانوني الذي ينظمه، مع ضرورة تطوير تشريعات خاصة بالحوكمة الرقمية تتضمن ضمانات للشفافية والمساءلة، وتحدّد المسؤولية المدنية والجنائية عن القرارات الآلية. لتحقيق هذه الأهداف، من خلال البحث سنعتمد المنهج التحليلي المقارن في دراسة النماذج التشريعية الدولية إلى جانب المنهج الوصفي و التطبيقي في دراسة حالات واقعية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء والإدارة، بهدف استخلاص نتائج عملية يمكن تبنيها في التشريعات الوطنية.

ان اساس البحث من فرضية مفادها أن أنسنة القانون تمثل جوهر الحوكمة الرشيدة للذكاء الاصطناعي، إذ إن التقنية لا يمكن أن تنتج عدالة حقيقية ما لم تستند إلى منظومة قيمية وقانونية تعلي من شأن الإنسان وحقوقه الأساسية في مواجهة التحديات القانونية التي تتضمنها خوارزميات اتخاذ القرار القضائي والإداري، ومخاطر انحيازها عن مسار تحقيق العدالة وانتهاك الخصوصية.

رابعا / خطة البحث

سنقسم هذه الدراسة على مبحثين ، نخصص المبحث الاول الاطار التعريفي لحوكمة الذكاء الاصطناعي وسنقسم هذا المبحث على مطلبين نبحث في المطلب الاول تعريف الذكاء الاصطناعي ، ونخصص المطلب الثاني انسنة القانون كضرورة لتحقيق العدالة ،اما المبحث الثاني اليات الحوكمة الرشيدة للذكاء الاصطناعي لتحقيق العدالة ، ، وسنقسمه على مطلبين نخصص المطلب الاول ، الاطر التشريعية والمؤسساتية لضمان الاستخدام العادل للذكاء الاصطناعي، اما المطلب الثاني نبحث التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي.

المبحث الاول

الاطار التعريفي لحوكمة الذكاء الاصطناعي

في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم أصبح الذكاء الاصطناعي أحد ابرز مظاهر الثورة الرقمية الحديثة ، لما يحمله من امكانات هائلة في تطوير أنماط الحياة واعادة تشكيل منظومات العمل والادارة والقانون ، غير ان هذا التطور يطرح في الوقت نفسه تحديات قانونية واخلاقية عميقة ،تستدعي ضرورة وضع أطر حوكمة دقيقة تنظم العلاقة بين التنقية والانسان ولتوفيق العلاقة بين التطور الرقمي وبين القيم الانسانية التي يقوم عليها النظام القانوني .

فلابد من حوكمة للذكاء الاصطناعي بحيث لا تسلب من الانسان كرامته او حريته واخضاع التقنية لمنظومة القيم والحقوق الاساسية للإنسان، كما ان حوكمة الذكاء الاصطناعي تهدف الى ضمان الاستخدام المسؤول والعادل لهذه التقنية في اطار قانوني يوازن بين الابتكار والعدالة ، ضرورة صياغة قواعد قانونية تراعي البعد الانساني في مواجهة الذكاء الاصطناعي بما يكفل تحقيق العدالة وحماية الحقوق في عصر الرقمنة .

وان تطور الذكاء الاصطناعي وحوكمته بصورة مستمرة وازياد استخدامه بدرجة كبيرة خلال السنوات الاخيرة يشكل عنصرا فاعلا في مجالات متعددة تتراوح بين الاستخدامات الصحية والاقتصادية والاجتماعية، لذا ظهرت الحاجة الملحة الى تحديد الاطار التعريفي الدقيق لحوكمة الذكاء الاصطناعي ، خصوصا في ظل ما يطرحه من تحديات قانونية وانسانية واخلاقية معقدة امام القانون وعدالته .

ووفقا لتلك المعطيات آثرنا تقسيم البحث على مطلبين الاول في تعريف الذكاء الاصطناعي ، اما المطلب الثاني في بيان انسنة القانون كضرورة لتحقيق العدالة .

المطلب الاول

تعريف الذكاء الاصطناعي

اصبح الذكاء الاصطناعي من المفاهيم الاساسية التي تعبر عن التحول الرقمي والتطور في مجالات الحوسبة والاتصال وصنع القرار ، حيث اصبح لهذا المصطلح حضور واسع في مجالات الحياة كافة من خلال استخدامه في المؤسسات والمصانع والمستشفيات ، كون الذكاء الاصطناعي المتمثل في الجانب التقني الذي اصبح له حوكمة في مجالات الحياة كافة ، لذا يجب أن لا يتغلب الجانب التقني على الجانب الانساني في ظل المنظومة القانونية ،إذ يركز على تصنيع آلات لخدمة الانسان بطريقة ذكية ، وعن طريق القانون تتحدد المسؤولية في حالة الاضرار التي تقع على الانسان.

وان فهم معناه الحقيقي يتطلب التعمق في تعريفه من الجانبين اللغوي والاصطلاحي ،فالتعريف اللغوي يوضح اصل الكلمة ودلالتها العامة التي تعبر عن القدرة على التفكير والفهم وصنع السلوك المقصود ، بينما يبين التعريف الاصطلاحي الفهم العلمي والقانوني الذي يحدد طبيعة هذا المجال بوصفه فرعا من فروع علم الحاسوب يهدف الى جعل الالات قادرة على اداء المهام التي تحتاج عادة الى تنظيم قانوني، ومن خلال الجمع بين هذين الجانبين يمكن تكوين رؤية متكاملة لتعريف الذكاء الاصطناعي وفهم الطبيعة القانونية له حتى تثار المسؤولية المدنية ازاء استخدام الذكاء الاصطناعي .

اولا / تعريف الذكاء الاصطناعي لغةً

ان مصطلح الذكاء الاصطناعي مكون من كلمتين هما : الذكاء والاصطناعي ، وينبغي تعريف كل منهما على حدة ،إذ ان الذكاء في اللغة يأتي من : ذكا يذكو ذكاء ،وذكو فهو ذكي ، ذكت النار ذكوا وذكاءاً ، واستذكت أي ، اشتّد لهبها واشتعلت ،والذكاء هو حدة الفؤاد وسرعة الفطنة ، يراد " بالذكاء " حدة الفؤاد وسرعة الفطنة ،والذكاء السن ،والذكي الرجل أي أسَنّ وبدن ، والذكاء في الفهم ان يكون فهما تاما سريع القبول ،واصل الذكاء في اللغة :إتمام الشيء بكامله ،فمن ذلك الذكاء في السن والفهم وهو تمام السن [1].

والاصطناعي في اللغة هو " ما كان مصنوعا ،غير طبيعي " [2]، وإن لفظ الصناعي ،فانه يرد الى فعله الثلاثي صنع ،والصنع بالضم مصدر قولك صنع إليه معروفا ،وصنع له صنيعا قبيحا أي فعل والصناعة بالكسر حرفة الصانع وعمله الصنعة ،واصطنع عنده صنيعة واصطنعه لنفسه فهو صنيعته اذا اصطنعه وخرجه وتَصَنّعت المرأة إذا صنعت نفسها [3].

وعند الجمع بين الكلمتين (الذكاء ،و الاصطناعي) في اللغة يتبين لنا ان الذكاء الاصطناعي هو قدرة الانظمة او الالات التي صنعها الانسان على اداء اعمال تتطلب عادة ذكاء بشريا مثل الفهم ،والتعلم، واتخاذ القرار ، وايجاد حلول للمشكلات ، وعليه نستنتج بان الذكاء مصنوع او مبرمج من قبل الانسان ، اي انه ليس فطريا او طبيعيا كما هو الحال عند البشر ، مما يفيدنا الرجوع الى مصطلحات اللغة الى ادارك ان الذكاء الاصطناعي يهدف الى محاكاة السلوك الذكي الانساني باستخدام الالات وبرمجيات، لذا يبرز الجانب الابتكاري في هذا المجال بوصفه محاولة لجعل الالة تفكر او تتصرف وتتخذ القرار بطريقة تشبه الانسان ، ومن هنا ، يشكل الاستنتاج اللغوي اساسا يبنى عليه التعريف العلمي الدقيق .

اما تعريف الذكاء حسب قاموس (Webster) يقصد به (القدرة على فهم الظروف او الحالات الجديدة والمتغيرة ،اي هو القدرة على ادراك وفهم وتعلم الحالات او الظروف الجديدة ،بمعنى أن مفاتيح الذكاء هي الادارك ،الفهم ،والتعلم) [4].

كما يعرف قاموس (روبير الصغير) الذكاء الاصطناعي بانه (جزء من علوم الحاسب الآلي ، الذي يهدف لمحاكاة قدرة معرفية لاستبدال الانسان في اداء وظائف

---

[1] ابو الفضل جمال الدين محمد مكرم بن منظور ،لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، 2009، ص 287.
[2] احمد مختار عمر ، معجم اللغة العربية المعاصرة ، ط1، عالم الكتاب ، القاهرة ، 1429، ص 3056.
[3] محمد بن أبي بكر الرازي ،مختار الصحاح ،ط9 ، دار عمان ، الاردن ، 2005 ، ص 186.
[4] ينظر: د. زين عبد الهادي ، الانظمة الخبيرة للذكاء الاصطناعي في المكتبات ، الكتاب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2019 ، ص 12.

مناسبة ، في سياق معين ، تتطلب ذكاء) [5].

ثانيا / تعريف الذكاء الاصطناعي اصطلاحا

اما تعريف الذكاء الاصطناعي اصطلاحا ، نجد غياب لتعريف موحد لمفهوم الذكاء الاصطناعي بشكل دقيق ، إلا انه يعني ذلك العلم الذي يهتم بتطوير آلات قادرة على اداء تصرفات ينظر اليها من قبل الانسان على انها تصرفات ذكية [6]، ويشير هذا مصطلح الذكاء الاصطناعي الى تمكين الكمبيوتر من التحليل خاصة في تجاوز المشكلات بديلا عن العقل البشري ،ويُعرف هذا بالتفكير الاصطناعي او الذكاء الاصطناعي ،إذ يُعد ناتجا من ابتكار الانسان وتطويره [7]وعرف على انه (عملية فهم ومحاكاة لطبيعة الذكاء الانساني من خلال عمل برامج الحاسوب الالي الذكي تهدف لانتاج برمجيات او الات ذكية لها القدرة على التفكير واتخاذ القرار بصورة مستقلة عن الانسان) [8] ، كما وعرف ايضا بانه (مجموعة الجهود المبذولة لتطوير نظم المعلومات المحوسبة ،وتعليم الآلة بطريقة تستطيع معها أن تتصرف وتفكر باسلوب تلقائي مماثل لتفكير البشر، وانجاز مهام فعلية بتنسيق متكامل مع خزن الخبرات والمعارف الانسانية المتراكمة واستخدامها في عملية اتخاذ القرارات) [9] .

أ ـ تعريف الفقه للذكاء الاصطناعي: أنّ مصطلح الذكاء الاصطناعي هو مصطلح مركب يتكون من كلمتين هما : الذكاء وكلمة الاصطناعي ولكل منهما معناها الخاص ، وللوصول إلى مفهوم جامع للمصطلح موضوع البحث،لابد من معرفة اراء الفقهاء من خلال بيان مدلول كل من الكلمتين ، فكلمة (الذكاء) حسب قاموس Webster(يقصد به : (القدرة على فهم الظروف أو الحالات الجديدة والمتغيرة ،أي القدرة على ادراك وفهم وتعلم الحالات أو الظروف الجديدة ، بمعنى ان مفاتيح الذكاء هي الادراك ، الفهم ، والتعلم) [10] ، أما معنى كلمة (الاصطناعي) فترتبط بالفعل (يصنع أو يصطنع) والتي تعني بان كل الأشياء التي قد تنشأ نتيجة عمل أو نشاط او فعل يتم من خلال اصطناع وتشكيل الأشياء المادية والمعنوية من قبل الانسان تمييزا عن الأشياء الموجودة بالفعل والمولودة بصورة طبيعية من دون تدخل الانسان [11].

ويعرف الذكاء الاصطناعي على أنه (فرع من فروع علم الحاسوب يبحث في فهم تطبيق تكنولوجيا تعتمد على محاكاة الحاسوب لصفات ذكاء الانسان) [12] ،وعرف أيضا على أنه (تطور علمي أصبح من الممكن بموجبه جعل الالة تقوم بأعمال تقع ضمن نطاق الذكاء البشري ، كالآلات التعليم والمنطق والتصحيح الذاتي والبرمجة الذاتية) [13]، فهو أداة واسعة متعددة الاستخدامات والمجالات التي تمكن الافراد من إعادة التفكير في كيفية دمج المعلومات، وتحليل البيانات، واستخدام الأفكار الناتجة لتحسين عملية اتخاذ القرار، كما يتميز الذكاء الاصطناعي بالقدرة على التفكير والتعلم من خلال تحليل كميات كبيرة من البيانات ، ويمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لأتمتة المهام او اجراء تنبؤات او تحديد الأنماط [14].

، ويعد وسيلة لدعم الذكاء البشري وتقديم رؤى لتحسين الأداء والعملية الإنتاجية في مختلف المجالات إذ يتم اللجوء إلى استخدامها من أجل حل المشاكل الصعبة التي تحتوي على كميات كبيرة من البيانات والتي يصعب على الانسان تحليلها في وقت قصير .

وقد عرف بعض جانب من الفقه الذكاء الاصطناعي بأنه: القدرة على تمثيل نماذج حاسوبية لمجال من مجالات الحياة، وتحديد العلاقات الأساسية بين عناصره، ومن ثم استحداث ردود الفعل التي تتناسب مع أحداث ومواقف هذا المجال، وبهذا يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي يعتبر جزء من علوم الحاسب الآلي، يهتم بأنظمة معينة لهذه الأجهزة، تتسم هذه الأنظمة بالعديد من الخصائص ذات القدرة الفائقة على محاكاة العقل البشري في العديد من الخصائص، مثل اللغة، والتعلم، والتفكير، والقدرة على اتخاذ قرارات معينة، وحل العديد من المشكلات [15].

ونستنتج مما سبق أنه يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه علم من علوم الحاسب الآلي الذكية، يقوم بعمليات معقدة، يحاكي بها الذكاء البشري ويقوم بترجمتها إلى عمليات محاسبية، تعمل على حل المشكلات المعقدة، واتخاذ قرارات بشكل مستقل دون الرجوع إلى البشر من خلال التكيف المرن.

ب/ تعريف التشريعات المدنية للذكاء الاصطناعي : فالتشريعات الغربية كانت أكثر استيعاباً لكل ما من شأنها أنْ يؤثر في الحياة اليومية ومنها الذكاء الاصطناعي ،ولذلك ظهرت عدة توجهات تشريعية [16] ،كان لها السبق في إيجاد نوع من بوادر التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي .

ففي فرنسا مثلا ،قد أطلقت الحكومة الفرنسية بشكل رسمي إستراتيجية ((الذكاء الإصطناعي)) لسنة 2017 ، ومن بوادر تلك الاستراتيجية تشكيل ما يسمى ((اللجنة الإستشارية الوطنية للأخلاقيات في فرنسا))، إذ عرفت هذه الاخيرة الذكاء الإصطناعي بأنه : ((تركيبة برامج معلوماتية مكرسة للقيام بمهام ينجزها الإنسان بشكل أكثر إرضاء في الوقت الحاضر، لأنها تتطلب عمليات عقلية عالية المستوى مثل: التعلم الإدراكي وتنظيم الذاكرة والتفكير الناقد، وبالتالي تفترض تلك العمليات قدرات معرفية تسمح له بتحقيق الأهداف باستقلالية)) [17].

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فقد أصدر البرلمان الأوروبي في2017 قراراً أوصى فيه بمجموعة من التوصيات التشريعية في نطاق ((الروبوتات والذكاء الإصطناعي)) إلى المفوضية الأوروبية ، دعاها إلى إقتراح مشروع قانون يكون بمثابة قواعد القانون المدني من شأنها ان تحكم مسؤولية الروبوتات والذكاء الإصطناعي، وإيجاد تعريف مشترك بين الدول الاعضاء في الإتحاد (للأنظمة المادية السيبرانية)، وللأنظمة الذكية المستقلة، وللروبوتات المستقلة وفئاتها الفرعية ، أجابت المفوضية الأوروبية على تلك التوصيات قائلة : بضرورة إجراء مزيدا من الدراسات لتحديد ما إذا كانت التعريفات ضرورية من عدمه ، وبيان نوعها ، وعينت (52) خبيراً من الأوساط الأكاديمية والتقنية والمجتمع المدني والصناعية يشكلون ما يعرف (بالمجموعة الرفيعة المستوى من الخبراء حول الذكاء الإصطناعي) ،لتصدر تلك المجموعة في العام 2019 جملة من المبادئ التوجيهية لأخلاقيات الذكاء الإصطناعي [18].

ويجمع التعريف الذي وضعته المجموعة الرفيعة للذكاء الإصطناعي بين الجنبة التقنية الصناعية والجنبة القانونية التي تتعلق بمخالطة النظم الذكية للمجتمع والتعامل معه بشكل متكامل، وبذلك فهو يُعد تعريفاً جامعاً إلى حد ما .

اما بالنسبة للمشرع المصري لمْ يعرف المشرع المصري في تقنينه المدني مصطلح الذكاء الاصطناعي،بالرغم من الإهتمام الكبير الذي أبدته الحكومة المصرية بهذا الشأن ، ففي 27 تشرين الثاني سنة 2019 أصدر مجلس الوزراء المصري قراره المرقم (2889) والذي أنشأ بموجبه ((المجلس الوطني للذكاء

---

[5] نقلا عن : د. ياسين سعد غالب ، اساسيات نظم المعلومات الادارية وتكنولوجيا المعلومات ، ط1 ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2011، ص 23.

[6] د. ثائر محمد محمود ،ود . صادق فليح عطيات ، مقدمة في الذكاء الاصطناعي ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ، 2006، ص 13.

[7] مرزق العنزي ، و سعود الطواري ، الذكاء التكنولوجي ، دار المسيلة للنشر والتوزيع ، الكويت ، 2017 ، ص 32.

[8] ينظر في ذلك : الكرار حبيب جهلول ، و حسام عبيس عودة ، المسؤولية عن الاضرار التي يسببها الروبوت ، مجلة كلية الامام الكاظم ، العدد 6 ، 2019 ، ص 741 . د. سعد خلفان الظاهري ، الذكاء الاصطناعي (القوة التنافسية الجديدة) ، مركز استشراف المستقبل ودعم اتخاذ القرار ، العدد 299، دبي ، الامارات ، 2017، ص 8 .

[9] ايمن محمد سيد مصطفى الاسيوطي ، حماية التصرفات القانونية عبر تطبيق الذكاء الاصطناعي ، مجلة الباحث العربي ، جامعة الدول العربية ، العد الاول ، ص 209 .

[10] - د . سعد الظاهري ، القوة التنافسية الجديدة للذكاء الاصطناعي ، بحث منشور في مركز استشراف ودعم اتخاذ القرار ، العدد 299 ، دبي ، الشهر الثاني ، 2017 ، ص 3 .

[11] - د . سحر عبد الستار أمام ، انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء ، بحث منشور في المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد العاشر ، مصر ، ص 200 .

[12] - د . علاء عبد الرزاق ، نظم المعلومات والذكاء الاصطناعي ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999 ، ص 43 .

[13] - د . كرار حبيب جهلول ، ود . حسام عبيس عوده ، المسؤولية عن الاضرار التي يسببها الروبوت، بحث منشور في مجلة كلية الامام الكاظم ، العدد 6 ، 2019 ، ص 19 .

[14] - د . حافظ محمد الحوامده ، ساجدة سمير حوامدة ، المسؤولية المدنية الناشئة عن تقنيات الذكاء الاصطناعي في التشريع الأردني ، بحث منشور في مجلة القانون والاعمال الدولية ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، جامعة الحسن الأول ، الإصدار 47 ، الأردن ، 2023 ، ص 56 .

[15] - خالد محمد ، أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في صياغة الاستراتيجيات التسويقية في الشركات الصناعية الأردنية، بحث منشور مركز العملي، جامعة الجنان، الأردن، العدد8، 2016، ص261

[16] - د . ايمن محمد الاسيوطي ، الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي ، الطبعة الأولى ، دار مصر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2020 ، ص 173 .

[17] - Rapport de synthèse sur les états généraux de la bioéthique 2018, Comité consultatif national d'éthique, glossaire, p.110 : ((Construction de programmes informatiques qui s'adonnent à des taches qui sont, pour l'instant, accomplies de façon plus satisfaisante par des êtres humains car elles demandent des processus mentaux de haut niveau tels que : l'apprentissage perceptuel l'organisation de la mémoire et le raisonnement critique)) .
وينظر أيضاً : مقال بعنوان : إعداد توصية بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي على الرابط الآتي :
https://ar.unesco.org/artificial-intelligence/ethics/

[18] - Miriam C BUITEN , Towards Intelligent Regulation of Artificial Intelligence , p14.

الاصطناعي)) ،التابع لرئاسة مجلس الوزراء المصرية ، والذي يشكل برئاسة وزير الاتصالات ، ولكن مع ذلك لم يبين القائمين على تأسيس المجلس المذكور أعلاه أي مفهوم للذكاء الاصطناعي بالرغم من بيان قرار مجلس الوزراء لكيفية تشكيل هذا المجلس ، وإجتماعاته ، وإختصاصاته ، ومهامه [19]

أما بشأن القانون المدني العراقي فقد جاء خالياً من تعريف الذكاء الاصطناعي ، ولعل ذلك يرجع إلى كون العراق من البلدان الغير متقدمة في مجال الصناعات الذكية والذكاء الاصطناعي .

أما على الصعيد العملي ، فبالرغم من نص قانون وزارة التعليم العالي العراقي رقم 40 لسنة 1988 , على تشكيل الهيئة العراقية للحاسبات والمعلوماتية وذلك في المادة (35 مكررة) منه ، الا ان الإشكال لا يزال قائماً بصدد الواقع العملي ، وذلك في ظل غياب السيطرة على المجال الرقمي العراقي وإنتشار إستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي بشكل غير منضبط ، ولعل ذلك راجعاً إلى عدم دقة ربط تلك الهيئة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، كونها مختصة بالجانب النظري – الارشاد – التعليم , ولذلك نأمل من البرلمان العراقي سن أنظمة أو على الاقل توجيهات إلى الحكومة لوضع ضوابط خاصة بالذكاء الاصطناعي وكيفية الاستفادة من تطبيقاته, إضافة إلى تشكيل هيئة الذكاء الاصطناعي ضمن هيئات وزارة الاتصالات العراقية وبرئاسة وزير الاتصالات نظراً لخطورة الآثار التي ممكن أن تترتب على إستخدام الذكاء الاصطناعي الحالية والمستقبلية ومن كافة الجوانب المدنية منها والجنائية ، وذلك لزيادة التطور التقني وكثرة استعمال الآلات والبرمجيات تلقائية التصرف وفي كافة الجوانب المدنية والتجارية والأمنية والإدارية والصحية بشكل خاص ،كإستخدام جهاز دافنشي الذكي في إجراء العمليات الجراحية مثلاً ، وكذلك لمجابهة كافة المخاطر المحتمل وقوعها كالقرصنة والجرائم الرقمية مثلا ... ،على ان ترعى تلك الهيئة الموازنة بين ضرورات الإبتكار والإستخدام للتطبيقات الذكية ، وبين المخاطر التي قد تنشأ عن إستخدامها على كافة الاصعدة، الأمنية والاجتماعية والصناعية والتجارية وما إلى ذلك [20] .

المطلب الثاني

انسنة القانون كضرورة لتحقيق العدالة

مما لا شك فيه ان تحديد المبادئ الانسانية للقانون تتم من خلال مقومات الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة الرقمية تماشيا مع افرازات التكنولوجيا الحديثة وثورة المعلومات ، وكذلك مستقبل استخدام الخوارزميات الذكية في العدالة والقضاء لابد من استعراض اهم المبادئ الانسانية والاخلاقية للقانون وهي كالاتي :-

أ ـ مبدأ النزاهة والانصاف :

يتطلب هذا المبدأ عند تصميم او جمع او تطوير او نشر استخدام انظمة الذكاء الاصطناعي اتخاذ الاجراءات اللازمة للقضاء على التحيز او التمييز الذي يتعرض له الافراد، والذي قد يحدث بسبب البيانات او التمثيل او الخوارزميات ، لذا بات من الضروري ضمان معايير عادلة ومنصفة وغير متحيزة موضوعية ومتنوعة لجميع شرائح المجتمع ، ولضمان تطابق انظمة الذكاء الاصطناعي القائمة على الانصاف والشمولية بعد تدريب انظمة الذكاء الاصطناعي على البيانات التي تتم تنظيفها من التحيز .

ب/ مبدأ تسخير قدرة الذكاء الاصطناعي لتحقيق العدالة الاجتماعية :

ويعرف هذا المبدأ من ابرز الاتجاهات المعاصرة في الفكر القانوني الرقمي ، ويسمى بمبدأ المنافع العادلة ، إذ يسعى هذا المبدأ الى توظيف القدرات التقنية للذكاء الاصطناعي لخدمة الانسان وتحقيق القيم الاساسية للقانون ، وفي مقدمتها العدالة والمساواة والشفافية ، والاستفادة من القدرة المتزايدة للذكاء الاصطناعي ،وبالتالي تسريع عجلة التقدم في مجال التنمية المستدامة ، وتمكين تحسين حياة الناس في مختلف انحاء العالم .

فتسخير قدرة الذكاء الاصطناعي في معالجة الانظمة الذكية وتحليل البيانات ـ اصبح بامكان الذكاء الاصطناعي الاسهام في تحسين كفاءة المؤسسات القضائية ، من خلال تسريع الفصل في النزاعات وتقليل الاخطاء البشرية [21].

ومع هذا التقدم الهائل غير ان تسخير الذكاء الاصطناعي لا ينبغي ان يكون بدلاً عن الارادة الانسانية ، بل مكملا لها ، بحيث يظل الانسان هو المركز والغاية النهائية للنظام القانوني ،فالعدالة التي ينشدها القانون لا يمكن ان تتحقق بمجرد المعالجة الآلية للمعطيات ، بل تستلزم قيم الرحمة والانصاف التي لا تدرك بل عبر البعد الانساني للقاضي والمشرع ، وعليه فان هذا مبدأ تسخير الذكاء الاصطناعي لتحقيق العدالة يقوم على ركيزتين اساسيتين :-

الاولى ، تسخير التقنية لخدمة العدالة لا للتحكم فيها ،والثانية ، إخضاع الانظمة الذكية لضوابط قانونية واخلاقية تضمن الشفافية والمساءلة [22].

ووفقا لذلك فان مبدأ تسخير الذكاء الاصطناعي وسيلة لتحقيق عدالة اسرع وادق واكثر انصافا ، شريطة ان يدار في اطار من الحوكمة الرشيدة التي تحفظ للانسان مكانته كفاعل اخلاقي وقانوني في منظومة العدالة الحديثة .

ج/ مبدأ انسة القانون (مبدأ الانسانية) :

يسلط هذا المبدأ ضرورة بناء انظمة الذكاء الاصطناعي باستخدام منهجية عادلة مسموح بها اخلاقيا تستند الى حقوق الانسان والقيم الثقافية الاساسية ، ومن الضروري تصميم نماذج تنبؤية بحيث لا تخدع اولا تتلاعب بل تضع سلوكا لا يقصد به تمكين او تعزيز او زيادة المهارات البشرية ، كما ينبغي لها ان تتبنى نهجا تصميميا اكثر تركيزا على الانسان تتيح له الاختيار واتخاذ القرار ،وبالتالي ضمان احترام حقوق الانسان ، كما يجب اجراء تقييمات دورية لنظام الذكاء الاصطناعي [23].

د/ مبدأ المساءلة والمسؤولية : اما المسؤولية عن ارتكاب الذكاء الاصطناعي لجريمة من تلقاء نفسه بدون خطأ برمجي ، بل لتطور ذاتي في نظامه ، وعلى سبيل المثال ما حدث في عام 1981 في اليابان مقتل موظف في مصنع للدراجات النارية لشخص البالغ من العمر 37 سنة على يد روبوت ذكاء اصطناعي كان يعمل بالقرب منه ، وهذا الامر ما يعد من الانشطة الاجرامية المرتكبة من طرف كيانات الذكاء الاصطناعي ، فان المسؤولية الجنائية تنشأ اساسا من وجود عاملين وهما الجريمة والفاعلية [24] ، لذا يجب تطبيق الاشراف البشري والحوكمة الرشيدة والادارة المناسبة عبر دورة حياة نظام ذكاء اصطناعي يؤدي الى خداع الناس أو الاضرار بحرية اختيارهم دون مبررا اذ يكون المصممون والمطورون والاشخاص الذين ينفذون نظام ذكاء اصطناعي قابلين للتعرف عليهم ،وان يتحملوا المسؤولية عن اي اضرار متحملة للتقنية .

وبالتاي تحميل الآلة الذكية كامل المسؤولية وفرض عقوبات عليها تتلائم وكيانها ، كتدميرها والتخلص منها بصورة نهائية او بعقوبة مخففة باعادة برمجيتها وتضمين هذا ضمن نصوص قانونية واضحة ومستقلة .

وعليه فان مبادئ انسنة القانون خاصة في اطار تحقيق العدالة ترتكز على مدى انتشار المعلومات الرقمية ووصول المعلومات واستيعابها حول الاستخدام الرشيد

---

[19] - د. ايمن محمد الاسيوطي , مصدر سابق , ص173-175 .

[20] - اذ تعد مسألة استخدام برامج الكمبيوتر والنظم المعلوماتية من الامور المسلم بها في المنظومة الادارية والامنية والخدمية في العراق ، والتي لها وجودها القانوني من حيث النص على العمل بها دون الإحاطة بكل تفاصيلها من حيث المسؤولية عنها أو من حيث الترخيص بإستعمالها أو وضع قواعد أخلاقية لتداولها بصورة سلمية ومفيدة ، ومن مصاديق ذلك هو استخدام الوسائل الالكترونية من توقيع الكتروني وكتابة الكترونية في المادة الأولى من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الألكترونية العراقي رقم (78) لسنة (2012) , وكذلك استخدام البرامج الحاسوبية وجعلها ضمن إطار الحماية القانونية للمصنفات التي شملتها المادة (2) من قانون حماية حق المؤلف العراقي رق (3) لسنة 1971 المعدل بالقانون رقم (83) لسنة (2004) , وكذلك أصبح انجاز الانتخابات الوطنية وفقاً للبطاقات البايومترية ،والحصول على الهوية المدنية يتم بشكل الكتروني وفق قانون البطاقة الوطنية العراقي رقم (3) لسنة (2016) والذي بموجبه أصبح الحصول على البيانات الشخصية ومعالجتها تتم بشكل الكتروني وفقاً لقواعد البيانات المعدة والمحفوظة مسبقاً . ولكن بالرغم من ذلك فلا يوجد اي تعريف للذكاء الاصطناعي ضمن المنظومة التشريعية العراقية وانما ما ورد هي اشارات غير كافية للقول بوجود تنظيم قانوني لموضوع البحث في العراق .

[21] - د . علاء عبد الرزاق ، نظم المعلومات والذكاء الاصطناعي ، المصدر السابق ، ص 44 .

[22] - د . كرار حبيب جهلول ، ود . حسام عبيس عوده ، المسؤولية عن الاضرار التي يسببها الروبوت، المصدر السابق ، ص 21 .

[23] بشيم بوجمعة ، الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة الحديثة ،على ضوء احدث احكام التشريع والقضاء المقارن الى غاية سنة 2022 ، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2023، ص 53.

[24] ايناس بنت خلف الخالدي ، حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي : قراءة قانونية في ضوء الميثاق الاخلاقي الاوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية وبيئتها ، بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات الشرعية ، العدد 10 ، 2021، ص183.

لانظمة الذكاء الاصطناعي ومدى تأثيرها على الحقوق والحريات الاساسية، فأنسنة هذه الخوارزميات تتطلب الدقة في التصميم والتخطيط للادارة وتسير هذه التكنولوجيات الحديثة الى جاني تهيئة مختلف البيانات لتحسين جودة الاداء وتفعيل التطبيق والمتابعة في طابع انساني واخلاقي في ظل الحوكمة الرشيدة والتسيير التكنولوجي العقلاني [25].

المبحث الثاني

اليات الحوكمة الرشيدة للذكاء الاصطناعي لتحقيق العدالة

ان الانسنة باعتبارها مصطلح مشتق من الانسانية ، فان شموليتها للذكاء الاصطناعي تعني العقلنة والاخلقة والتريث وحسن استخدام برمجة هذه الانظمة ، خاصة اذا تم الاعتماد عليها في تنظيم ما تعلق بمرفق العدالة من حقوق وحريات واعتبارات اساسية للافراد ،لذا بات من الضروري وضع استراتيجيات الى جانب المبادئ الاخلاقية التي يجب توافرها حين استخدام واستغلال الانظمة الذكية .

وقد تتمثل اليات الحوكمة الرشيدة للذكاء الاصطناعي في وضع اطر تشريعية وتنظيمية واضحة تضمن خضوع الانظمة الذكية لمبادئ الشرعية والمساءلة والشفافية ، كما تقتضي انشاء هيئات رقابية مستقلة تعنى بمراقبة مدى التزام التطبيقات الذكية بالمعايير الانسانية والاخلاقية والقانونية لضمان توافق مخرجات هذه الانظمة مع حقوق الافراد ومبادئ العدالة الانسانية .

وعليه سيتم تقسيم المبحث على مطلبين ، سنبين في المطلب الاول، الاطر التشريعية والمؤسساتية لضمان الاستخدام العادل للذكاء الاصطناعي، فيما سنبين في المطلب الثاني التحديات القانونية لحوكمة الذكاء الاصطناعي .

المطلب الاول

الاطر التشريعية والمؤسساتية لضمان الاستخدام العادل للذكاء الاصطناعي

ان الاطر التشريعية والمؤسساتية الضمانة الاساسية لتحقيق الاستخدام العادل والمسؤول في المجتمع القانوني، فمن الناحية التشريعية يتعين على المشرع وضع قوانين تنظم تطوير وتشغيل واستخدام الانظمة الذكية بما يحقق المساواة امام القانون ويحفظ كرامة الانسان من خلال تحديد المسؤوليات القانونية والجزاءات المترتبة على اي انحراف في استخدام هذه التقنيات ، اما من الناحية المؤسساتية فتبرز اهمية انشاء هيئات وطنية مستقلة تُعنى بمراقبة تطبيق معايير العدالة والشفافية في استخدام الذكاء الاصطناعي وتعمل على تقييم الاثر الاخلاقي والقانوني للتقنيات الحديثة قبل اعتمادها ، كما تعد اليات التنسيق بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية ضرورية لضمان حوكمة فعالة توازن بين التطور التقني ومتطلبات العدالة الاجتماعية ، لتحقيق استخدام عادل للذكاء الاصطناعي في اطار يحترم القانون الانسان وحقوقه .

أ / المنصات الذكية ودورها في تعزيز العدالة

تعتبر المنصات الرقمية هي الاكثر فاعلية لحل النزاعات خارج المحكمة ،وان الادوات عالية التقنية والجودة من المبرمج ان تسهل تقديم الحلول واهم الادوار التي يمكن ان تستند الى الذكاء الاصطناعي في تشغيل المنصات المهمة التي تسهم في تسريع اجراءات التقاضي ،وتبسيط الوصول الى الخدمات القانونية وتعزيز الشفافية في عمل الجهات العدلية ومن ابرز الامثلة على ذلك المنصة الالكترونية لمجلس القضاء الاعلى العراقي (https:// www. hjc. iq) التي تتيح خدمات التقاضي الالكتروني وتقديم الشكاوي ومتابعة الدعاوى عن بعد كما وفرت وزارة العدل العراقية عبر موقعها الرسمي (https:// www. moj.iq) بوابات رقمية لتوثيق العقود والاستعلام القانوني ، وتعمل هذه المنصات عند دمجها بتقنيات الذكاء الاصطناعي على تحليل البيانات القضائية وتوقع المخرجات القانونية بما يعزز العدالة الناجزة ،ويحد من التفاوت في الاحكام ويسهم في بناء منظومة عدلية ذكية تستند الى المعرفة والقيم القانونية [26].

ب / توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في ادارة العمل القضائي

عند اختيار التطبيقات الذكية التي تتلائم وطبيعة مرحلة الدعوى خاصة اذا تعلق الامر بالدعوى الجزائية فالتحقيق يختلف عن المحاكمة ،إذ يتطلب التحقيق تطبيقات ذكية لايضاح الصور وازالة الجوانب المشوهة عن الضحية ،كما ان هناك انظمة لتحليل البيانات بدقة ومهما كان حجمها وعددها الكبير ودون اخطاء وفي وقت قصير جدا ، كما يتطلب الامر تقنيات للتنصت وبصورة امنة او اختراق دقيق خاصة اذا تعلق الامر بالجرائم الخطيرة التي تهدد أمن وسلامة الدولة ،مما يسمح بتسريع الاجراءات الجزائية ، كما ان المحكمة تحتاج للانظمة الذكية التي تعمل على ايضاح الصوت والصورة وضمان جودة المحادثة عن بعد في اطار التقاضي الذكي والتقاضي الالكتروني على حد سواء ،واحترام مبدأ العلنية والشفوية في الجلسات ،وبالتالي ضمان حسن تسير جلسة المحاكمة الافتراضية وادارة الدعوى العمومية او جلسة الخصومة المدنية وفق ما يقتضيه الحال [27].

ج / ضرورة بناء اطار تقني وبيئة وتكنولوجية

فالدمج الناجح للذكاء الاصطناعي في النظام القضائي والادارة القانونية ، يتطلب بيئة تحتية تكنولوجية موثوقة لدعم تنفيذ وصيانة الانظمة الذكية ،التي قد تتوفر لدى جميع المرافق مما يؤدي الى زيادة الانقسام الرقمي والوصول السريع للتكنولوجيا ، وعليه الى مزيد التفاوتات في النظام القضائي ،ودمج هذه التقنيات في نطاق العدالة قد تختلف مقاومة وتحديات فيما يتعلق بالتكيف والقبول من قبل عدد من المحترفين القانونيين ،إذ يعد الذكاء الاصطناعي مصدر تهديد على اتخاذ قرارات حاسمة ، وعليه بات من الضروري معالجة هذه المخاوف [28].

فالبرامج التقنية الحديثة تضمن عدم التحيز والتحقق من التحيزات والانحراف عن المعايير الاخلاقية المرجوة لتحقيق الفائدة الانسانية ،بما في ذلك الحفاظ على الخصوصية بحماية البيانات الشخصية للمتقاضين وفي اطار انساني بمعرفة الافراد حقوقهم والوصول الى معلوماتهم الرقمية دون سواهم وبصفة شخصية [29].

المطلب الثاني

التحديات القانونية لحوكمة الذكاء الاصطناعي

مما لا شك فيه ان حوكمة الذكاء الاصطناعي تواجه العديد من التحديات القانونية المعقدة التي تتعلق بقدرة التشريعات الوطنية على مواكبة التطور السريع في هذا المجال ، فغياب الاطار القانوني الموحد يخلق فراغا تنظيميا يصعب من خلاله تحديد المسؤولية المدنية او الجنائية الناشئة عن افعال الانظمة الذكية المستقلة ، كما يشكل التوازن بين حماية الحقوق الاساسية للافراد لا سيما الحق في الخصوصية وحماية البيانات، وبين متطلبات الابتكار التقني ، تحديا محوريا امام المشرع للمخرجات والخوارزميات ،ومدى نسبتها الى الانسان او الالة ، وغياب التنظيم القانوني لهذه الانظمة يهدد مبدأ العدالة والمساواة امام القانون مما يستلزم تدخلا تشريعيا يضمن الاستخدام المسؤول والمنصف لهذه التقنيات .

كما ان تحديد واقع توظيف التكنولوجيات الحديثة في نطاق العدالة خاصة التحديات والتهديات التي قد يستأثر بها الذكاء الاصطناعي القريب ، لا سيما بظهور المحكمة الذكية تحت ادارة وتسيير المحامي الآلي والقاضي الروبوت ،وهذا ما يفرض ضرورة استخدام التقنيات الحديثة للذكاء الاصطناعي في قالب انساني وتحت اطار قانون يضمن الاستخدام بطريقة عقلانية واخلاقية للتوازن بين ادارة الاجراءات القضائية بصورة رقمية وفق آليات ذكية وبين ترشيد استغلال انظمة

---

[25] فاطمة عادل السيد عبد الغفار ، الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة بين مبادئ القضاء المدني وافاق التطور التكنولوجي ، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، العدد الاول ، السنة السابعة والستون ، 2025، ص 207.

[26] محمود محمد علي محمد ، مدى استيعاب نصوص القانون المدني لواقع الذكاء الاصطناعي ، بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون ، العدد 24، مجلد 12، 2023، ص 1363.

[27] عمر عبد المجيد مصبح ، توظيف خوارزميات العدالة التنبؤية في نظام العدالة الجنائية ، الافاق والتحديات ، بحث منشور في المجلة الدولية للقانون ، العدد 10 ، المجلد 1 ، ص 233.

[28] د. نعيمة كمال علي ، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في مجال القضاء ، دراسة مقارنة ، بحث منشور في مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ، عدد 2، مجلد 22 ، 2025، ص 43

[29] خالد حسن احمد لطفي ، التقاضي الالكتروني كنظام معلوماتي بين النظرية والتطبيق ، ط1، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، مصر ، 2022، ص 110.

وخوارزميات الذكاء الاصطناعي في نطاق العدالة [30].
اما القيم الانسانية تمثل الاطار الاخلاقي الذي يجب ان يوجه القواعد القانونية في تنظيم الذكاء الاصطناعي ،إذ لا يمكن ان تترك الانظمة التقنية لتتحكم في مصادر الافراد بمعزل عن المبادئ التي تصون كرامة الانسان وحقوقه الاساسية، فالغاية من القانون هي تحقيق العدالة وضمان التوازن بين التطور التكنولوجي وحماية الانسان من مخاطر الانتهاك او التمييز او الاقصاء ، ومن ثم ينبغي ان تبنى التشريعات على اسس تحترم حرية الفرد ، كما يجب ان تتجسد القيم الانسانية في كل مرحلة من مراحل استخدام الذكاء الاصطناعي سواء في تصميم الخوارزميات او في عملية اتخاذ القرار لضمان ان تبقى هذه التقنية في خدمة الانسان لا العكس ، وبذلك يتحقق الانسجام بين التقدم التقني والعدالة القانونية ذات البعد الانساني[31] .

الخاتمة
بعد الانتهاء من كتابة بحثنا الموسوم (حوكمة الذكاء الاصطناعي بين أنسَنة القانون وتحقيق العدالة) فان منهج البحث العلمي يحتم علينا تسجيل أهم ما توصلنا اليه من نتائج، كما لنا أنْ نشير إلى عدد من المقترحات التي نأمل أنْ يأخذ بها كل من المشرع والفرد ، وهي كالاتي:

أولا / النتائج
1. لقد انتقلت التكنولوجيا الى مستوى أعلى عن طريق الذكاء الاصطناعي وتقنياته المختلفة ،فقد يكون الذكاء الاصطناعي من خلال جمع البيانات وتوفير المعلومات
2. تماشيا مع مستجدات التكنولوجيا الحديثة اضحى استعمال الخوارزميات والانظمة الذكية امر حتمي في تسير مرافق العدالة بوجع عام بغية تسريع الاجراءات القضائية والادارية المتعلقة بها ،خاصة تحليل البيانات الضخمة وتوفير الجهد والوقت على القائمين بتحقيق وتجسيد مبادئ العدالة ، فالجانب العملي يؤكد على ضرورة أخلقة الذكاء الاصطناعي في اطار رقمنة الاجراءات التقاضي المدنية والجزائية .
3. يجب ان تخضع حوكمة الذكاء الاصطناعي الى مجموعة من الاسس والمبادئ الاخلاقية وترشيد استغلالها من مساءلة وثقة وموثوقية وحماية الخصوصية الرقمية وحسن ادارة البيانات الضخمة في العالم الرقمي .
4. بات من الضروري تحقيق التوازن بين الانسجام العقلاني لافرازات التكنولوجيا الحديثة والمبادئ الاخلاقية التي تقوم عليها العدالة المنصفة في اطار يحقق ويضمن احترام حقوق الانسان ، على اعتبار ان العدالة ليست تحدٍ ولا الذكاء الاصطناعي تحدٍ، بل جعل كلاهما فرصة لتنشيط وتفعيل الرقمنة الانسانية في التعاملات في نطاق العدالة عبر الوسائط الالكترونية الذكية .

ثانيا / التوصيات
في ضوء النتائج السالفة نقترح بعض التوصيات في محاولة منا لضمان وسائل مناسبة للتعامل مع اعمال الذكاء الاصطناعي لتحقيق العدالة .
1. العمل على اعداد برامج جديدة لاستغلال الذكاء الاصطناعي في نطاق تحقيق العدالة على فهم وكيفية استخدام الخوارزميات الذكية في طابع انساني بحيث لا تتجاوز الانظمة الذكية انسنة القانون لتحقيق التوازن بين القيم الانسانية للقانون وبين التحول الرقمي والتطور العلمي .
2. ضرورة وجود قواعد صارمة للذكاء الاصطناعي فحيث لا تتجاوز انسنة القانون والحرص على ضرورة اخذها بعين الاعتبار عند توظيف تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في ادارة تحقيق العدالة بما يحتويه من مبادئ الشفافية والنزاهة وعدم التحيز والثقة والانسانية في اطار ثورة المعلومات الرقمية الذكية .
3. ضرورة وجود نظام فعال للمساءلة الشاملة في حال حدوث مثل هذه الانحرافات والانتهاكات الجسيمة جراء استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في نطاق النظام القضائي وذلك بوضع آليات وسبل لتحقيق العدالة من خلال تمكين الافراد بممارسة حق اللجوء للعدالة وتصحيح الاخطاء الصادرة عن الانظمة الذكية ويمكن تعويضهم عند الاقتضاء في حالة استخدام الذكاء الاصطناعي .

قائمة المصادر
القران الكريم
اولا / مصادر اللغة العربية

1. ابو الفضل جمال الدين محمد مكرم بن منظور ،لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، 2009.
2. احمد مختار عمر ، معجم اللغة العربية المعاصرة ، ط1، عالم الكتاب ، القاهرة ، 1429.
3. محمد بن أبي بكر الرازي ،مختار الصحاح ،ط9 ، دار عمان ، الاردن ، 2005.

ثانيا / المصادر القانونية
1. بشيم بوجمعة ، الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة الحديثة ،على ضوء احدث احكام التشريع والقضاء المقارن الى غاية سنة 2022 ، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2023.
2. ثائر محمد محمود ،ود . صادق فليح عطيات ، مقدمة في الذكاء الاصطناعي ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ، 2006.
3. خالد حسن احمد لطفي ، التقاضي الالكتروني كنظام معلوماتي بين النظرية والتطبيق ، ط1، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، مصر ، 2022.
4. زين عبد الهادي ، الانظمة الخبيرة للذكاء الاصطناعي في المكتبات ، الكتاب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2019.
5. سعد خلفان الظاهري ، الذكاء الاصطناعي (القوة التنافسية الجديدة) ، مركز استشراف المستقبل ودعم اتخاذ القرار ، العدد 299، دبي ، الامارات ، 2017.
6. مرزق العنزي ، و سعود الطواري ، الذكاء التكنولوجي ، دار المسيلة للنشر والتوزيع ، الكويت ، 2017.
7. ياسين سعد غالب ، اساسيات نظم المعلومات الادارية وتكنولوجيا المعلومات ، ط1 ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2011.

ثالثا / البحوث المنشورة
1. ايمن محمد سيد مصطفى الاسيوطي ، حماية التصرفات القانونية عبر تطبيق الذكاء الاصطناعي ، مجلة الباحث العربي ، جامعة الدول العربية ، العدد الاول.
2. ايناس بنت خلف الخالدي ، حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي : قراءة قانونية في ضوء الميثاق الاخلاقي الاوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية وبيئتها ، بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات الشرعية ، العدد 10 ، 2021.
3. حافظ محمد الحوامده ، ساجدة سمير حوامدة ، المسؤولية المدنية الناشئة عن تقنيات الذكاء الاصطناعي في التشريع الأردني ، بحث منشور في مجلة القانون والاعمال الدولية ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، جامعة الحسن الأول ، الإصدار 47 ، الأردن ، 2023.
4. خالد محمد ، أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في صياغة الاستراتيجيات التسويقية في الشركات الصناعية الأردنية، بحث منشور مركز العملي، جامعة الجنان، الأردن، العدد8، 2016

[30] د. نعيمة كمال علي ، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في مجال القضاء ، دراسة مقارنة ، المصدر السابق ، ص46
[31] خالد حسن احمد لطفي ، التقاضي الالكتروني كنظام معلوماتي بين النظرية والتطبيق ، المصدر السابق ، ص112.

5. سحر عبد الستار أمام ، انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء ، بحث منشور في المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد العاشر ، مصر.
6. سعد الظاهري ، القوة التنافسية الجديدة للذكاء الاصطناعي ، بحث منشور في مركز استشراف ودعم اتخاذ القرار ، العدد 299 ، دبي ، الشهر الثاني ، 2017.
7. عمر عبد المجيد مصبح ، توظيف خوارزميات العدالة التنبؤية في نظام العدالة الجنائية ، الافاق والتحديات ، بحث منشور في المجلة الدولية للقانون ، العدد 10 ، المجلد 1.
8. فاطمة عادل السيد عبد الغفار ، الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة بين مبادئ القضاء المدني وافاق التطور التكنولوجي ، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، العدد الاول ، السنة السابعة والستون ، 2025.
9. كرار حبيب جهلول ، ود . حسام عبيس عوده ، المسؤولية عن الاضرار التي يسببها الروبوت، بحث منشور في مجلة كلية الامام الكاظم ، العدد 6 ، 2019.
10. محمود محمد علي محمد ، مدى استيعاب نصوص القانون المدني لواقع الذكاء الاصطناعي ، بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون ، العدد 24، مجلد 12، 2023.
11. نعيمة كمال علي ، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في مجال القضاء ، دراسة مقارنة ، بحث منشور في مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ، عدد 2، مجلد 22 ، 2025

رابعا / المصادر الاجنبية والمواقع الالكترونية

- Rapport de synthèse sur les états généraux de la bioéthique 2018, Comité consultatif national d'éthique, glossaire, p.110 .
2 Miriam C BUITEN , Towards Intelligent Regulation of Artificial Intelligence , p14.
إعداد توصية بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي على الرابط الآتي :
https://ar.unesco.org/artificial-intelligence/ethics

خامسا / القوانين

1. قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الألكترونية العراقي رقم (78) لسنة (2012) .
2. قانون حماية حق المؤلف العراقي رق (3) لسنة 1971 المعدل بالقانون رقم (83) لسنة (2004).
3. قانون البطاقة الوطنية العراقي رقم (3) لسنة (2016).